

## تصور إسرائيل الاستيطاني وخطتها في القدس الشرقية المحتلة\*

نور عرفة؛ مهى السمان؛ رجا الخالدي\*\*

### I - نور عرفة: "أي قدس؟ خطط إسرائيل الكبرى التي لا يعرفها كثر"

في سنة ١٩٩٥، حذر إدوارد سعيد من أن "إسرائيل تبدأ أولاً بإعلان فكرة عن القدس، وبعدها فقط تنتقل إلى إجراء تغييرات على الأرض [...] تتطابق حينها مع الصور والتصورات التي رسمتها".<sup>١</sup> ما هي "فكرة" إسرائيل عن القدس للأعوام الثلاثين المقبلة، وكيف تعتزم تجسيد تصورها للقدس إلى واقع؟

تتطرق هذه المقالة إلى ثلاث خطط إسرائيلية رئيسية تعكس رؤية إسرائيل الشاملة إلى القدس بصفتها مزاراً سياحياً يهودياً مزوداً بأحدث التجهيزات التقنية المتطورة في ظل حد أدنى من الوجود الفلسطيني بحلول سنة ٢٠٥٠. ويجري تطبيق هذه المخططات الإسرائيلية في الوقت الذي تعاني أحياء القدس الشرقية المحتلة فراغاً هائلاً في التخطيط والقيادة والتنظيم. وتخرج المقالة بتوصيات تتعلق بالسياسات لملء الفراغ الحالي في القدس الشرقية.

### ١ - ثلاث خطط إسرائيلية كبرى في القدس

أعدت إسرائيل آلاف الخطط من أجل القدس، لكن ثلاث خطط إسرائيلية رئيسية تعكس "فكرة" إسرائيل أو تصورها للقدس، وخطتها لتطبيق رؤيتها إلى المدينة. والأشهر بين الخطط الإسرائيلية هي "خطة القدس ٢٠٠٠ الكبرى" أو "خطة ٢٠٢٠ الكبرى"،<sup>٢</sup> وقد أعدت هذه الخطة لجنة تخطيط وطنية، ونُشرت لأول مرة في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وهي أول خطة عمرانية شاملة وتفصيلية للقدس الشرقية والقدس الغربية منذ احتلال إسرائيل القدس الشرقية في سنة ١٩٦٧. وعلى الرغم من عدم اعتماد الخطة بعد، إذ إنها لم تعرض للمراجعة العامة، فإن السلطات الإسرائيلية بدأت بوضع تصور لها موضع التطبيق. وتتضمن الخطة عدة أبعاد، وتشمل التخطيط المدني والسياحة والاقتصاد والآثار والتعليم والبيئة والنقل والثقافة والفن.

\* المصدر: Nur Arafah, Maha Samman, Raja Khalidi, "Roundtable: Israel's Colonial Projection and Future Plans for Jerusalem", *Jerusalem Quarterly*, issue 68 (Winter 2016), pp. 76-89.

ترجمة: صفاء كنج.

\*\* نور عرفة زميلة سياساتية في "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية"، وباحثة في التنمية الاقتصادية • مهى السمان أستاذ مساعد في دائرة الهندسة المعمارية في مركز دراسات القدس في جامعة القدس • رجا الخالدي خبير اقتصادي في التنمية، ومنسق أبحاث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

وهناك خطة أخرى لا يعرفها كثر تُدعى "خطة ماروم"، وهي خطة طلبت الحكومة إعادتها من أجل تطوير القدس، ويفترض أن تتولى تطبيقها "سلطة تطوير القدس" وهي هيئة تخطيط رئيسية تابعة لبلدية القدس، وإدارة الأراضي وهيئات أخرى. ويتولى معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، وهو مركز بحثي متعدد التخصصات يؤدي دوراً رئيسياً في سياسات التخطيط والتطوير في القدس، إجراء البحوث ومتابعة الخطة. أما الخطة الثالثة فهي "خطة القدس ٥٨٠٠" والمعروفة باسم "القدس ٢٠٥٠"، وهي مبادرة خاصة أسسها كيفين برميستر وهو مبتكر أسترالي في مجال التكنولوجيا ومستثمر عقاري.<sup>٣</sup> ويقال إنها الخطة الوحيدة البعيدة المدى للقدس إذ إنها تضع تصوراً ومقترحات مستقبلية للقدس حتى سنة ٢٠٥٠، وتقدم بصفقتها "خطة تحويلية كبرى للقدس"، وتنقسم إلى عدة مشاريع منفصلة يمكن تطبيق كل منها بشكل مستقل بالتعاون مع هيئات بلدية وحكومية أخرى.

وبينما أعدت جهات متنوعة من قطاعات متعددة هذه الخطط، فإن كلاً منها يعزز الأخرى عبر خيط واحد مشترك يجمعها كلها ويهدف إلى تهويد القدس، الأمر الذي يعني ضمان الهيمنة اليهودية السياسية والديموغرافية والاقتصادية والمكانية، وتوسيعها مع الاستمرار في طرد الفلسطينيين وسلب أملاكهم. ولتحقيق هذا الهدف، فإن الخطط تشمل أربعة قطاعات عامة هي: السياحة؛ التكنولوجيا العالية؛ التعليم العالي؛ التخطيط المدني.

#### ● مدينة يهودية عالمية

يقع تطوير قطاع السياحة في القدس في صميم خطط إسرائيل الكبرى في المدينة. فعلى سبيل المثال، تهدف بلدية القدس من خلال خطة ٢٠٢٠/٢٠٠٠ الرئيسية إلى تنشيط القطاع السياحي، مع التركيز بصورة خاصة على الطابع الثقافي للقدس. وهي تخطط بالتالي لحملة تسويقية من أجل زيادة فرص التطوير العقاري، وتعزيز السياحة الدولية في المدينة، والاستثمار في البنية التحتية السياحية لضمان تطوير القطاع.

وبالمثل، يقوم أحد الأهداف الرئيسية لخطة ماروم على تطوير القدس كمدينة سياحية. ففي سنة ٢٠١٤ وحدها، خصص معهد القدس للدراسات الإسرائيلية ١٤ دراسة من مجموع ١٨ دراسة للقطاع السياحي، وعرضها على بلدية القدس ووزارة شؤون القدس ويهود الشتات، وسلطة تطوير القدس التي تقدم بدورها حوافز للمتعهدين والشركات لتشجيعها على بناء فنادق أو توسيعها في القدس، وتنظيم نشاطات ثقافية لجذب السياح.

وتُعد تنمية القطاع السياحي كذلك في قلب خطة "القدس ٥٨٠٠" الكبرى التي تصور القدس بصفقتها "مركزاً شرق أوسطياً لاستقطاب السياح والموارد السياحية". وتسعى الخطة لـ: زيادة الاستثمارات الخاصة وبناء الفنادق؛ بناء حدائق على أسطح المباني وحدائق عامة؛ تحويل المنطقة المحيطة بالقدس القديمة إلى فنادق ومنع استخدام السيارات فيها؛ شق طرق نقل عالية الجودة؛ بناء مطار في وادي هوركانيا بين القدس والبحر الميت يمكنه استقبال ٣٥ مليون مسافر سنوياً.

على أي حال، لا تستخدم إسرائيل القطاع السياحي فقط من أجل ردف التنمية الاقتصادية، إذ يُعد تطوير إسرائيل القطاع السياحي في القدس والهيمنة عليه كذلك أداة رئيسية لتعزيز الطابع اليهودي للأراضي المقدسة. وبالتالي، فإن إسرائيل تضع شروطاً قاسية بشأن مَنْ يمكنهم أن يعملوا أدلاءً سياحيين، وأيضاً بشأن المعلومات التاريخية والقصص التي يمكن سردها للسياح.

لقد توافقت خطط تطوير القطاع السياحي الإسرائيلي مع فرض إسرائيل معوقات في وجه تطوير القطاع السياحي الفلسطيني في القدس الشرقية. وتتضمن هذه العراقيل: عزل القدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما بعد بناء الجدار الفاصل؛ بنية تحتية مادية ضعيفة؛ ضرائب مرتفعة؛ مساحات

ضيقة من الأراضي؛ قيود على إصدار التراخيص لبناء فنادق أو تحويل مبانٍ إلى فنادق؛ تعقيد إجراءات إصدار تراخيص للشركات السياحية الفلسطينية.

#### ● وجهة يهودية للتعليم العالي والتكنولوجيا العالية

تتشارك الخطط الثلاث كذلك في هدف جذب اليهود من جميع أنحاء العالم إلى القدس من خلال الترويج لقطاعين متطورين: الأول هو قطاع التعليم العالي، إذ تهدف خطة ٢٠٢٠/٢٠٠٠ إلى بناء جامعة دولية في وسط المدينة تعتمد الإنجليزية لغة التدريس الرئيسية، كما أن خطة ماروم تسعى لجعل القدس "مدينة أكاديمية رائدة" وجاذبة للطلاب اليهود والدوليين. وبالمثل، فإن خطة "القدس ٥٨٠٠" تعتبر تطوير قطاع التعليم العالي فرصة لاستحداث وظائف وتحقيق النمو الاقتصادي عبر الإقامات السياحية التعليمية الممتدة. أما القطاع الثاني الذي تستهدف الخطط تطويره فهو قطاع التكنولوجيا العالية والمعلوماتية الحيوية والتكنولوجيا الحيوية. وتدعو خطة ٢٠٢٠/٢٠٠٠ الكبرى إلى بناء جامعة للإدارة والتكنولوجيا في وسط مدينة القدس، وتطلب من الحكومة المساعدة في البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الحيوية. وعلى المنوال نفسه، تسعى خطة ماروم للترويج للقدس بصفقتها مركزاً للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية، كما تسعى خطة "القدس ٥٨٠٠" بالمثل للتطوير والاستثمار في قطاعي التكنولوجيا العالية والرعاية الصحية.

وبينما تخطط إسرائيل لتطوير القدس بصفقتها مركزاً تجارياً يجتذب اليهود من مختلف أنحاء العالم ويوفر لهم فرص عمل، فإن اقتصاد القدس الشرقية الذي يشهد تدهوراً تُرك بلا معين. وتتلخص الأوضاع الاقتصادية في القدس الشرقية بـ: التضييق على قطاع الأعمال والتجارة؛ بنية تحتية ومادية واقتصادية ضعيفة؛ نقص في الاستثمار؛ غياب التصنيع؛ تدهور قدرة الاقتصاد الإنتاجية؛ قطاع سياحي هو في الواقع رهينة لشركات السياحة الإسرائيلية.

#### ● الاستحواذ على الأراضي من خلال التخطيط المدني

منذ احتلال القدس الشرقية وضمّها بطريقة غير شرعية في سنة ١٩٦٧، لجأت إسرائيل إلى التخطيط المدني كأداة جيوسياسية واستراتيجية رئيسية لاحتواء التوسع الديموغرافي والمدني لأهلها الفلسطينيين في سعيها لتهويد المدينة. ودائماً كان هدف سياسات التخطيط الإسرائيلية احتواء "التهديد الديموغرافي" الذي يمثله الفلسطينيون من خلال: ضم ٧٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي الضفة الغربية المحتلة بصورة غير مشروعة؛ ضم القدس الشرقية البالغة مساحتها ٦,٥ كيلومترات مربعة في سنة ١٩٦٧؛ تصنيف الفلسطينيين "مقيمين دائمين" والسماح للسلطات الإسرائيلية بإلغاء تصاريح إقاماتهم؛ حصر مساحة المباني الفلسطينية بـ ١٣٪ من أراضي القدس الشرقية ومصادرة ٣٥٪ منها لمصلحة المستعمرات؛ هدم المنازل الفلسطينية؛ توسيع المستعمرات الإسرائيلية غير المشروعة.<sup>٤</sup>

ويُعتبر التخطيط المدني في صلب خطة ٢٠٢٠/٢٠٠٠ الكبرى، إذ مع أن الخطة تعرض نفسها بصفقتها خطة تقنية، ولا تشير بتاتا إلى احتلال القدس الشرقية، إلا أنها خطة سياسية تستخدم التخطيط المدني أداة سياسية لضمان سيطرة اليهود على المدينة ديموغرافياً ومن خلال استملاك الأراضي. وفي الواقع، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للخطة التي تصور القدس بصفقتها وحدة مدنية واحدة وعاصمة إسرائيل، في توسيع المستعمرات اليهودية في القدس الشرقية، وتقليل الهجرة السلبية بهدف "الحفاظ على أقلية يهودية قوية في المدينة". ومن هنا، تسعى الخطة لبناء مساكن لليهود الإسرائيليين من خلال بناء أحياء جديدة، أو تعزيز كثافة الأحياء القائمة.

تُقر الخطة بالأزمة السكنية الحادة وبضعف البنية التحتية في أحياء القدس الفلسطينية، وتهدف بالتالي

إلى السماح بتعزيز الكثافة السكانية في القرى الريفية والأحياء المدنية. ومع ذلك، فإنها في الأصل ترسخ التفرقة في المعاملة ضد الفلسطينيين، فتخصص ٢٣٠٠ دونم فقط لبناء مساكن للفلسطينيين مقارنة بـ ٩٥٠٠ دونم لليهود الإسرائيليين، ولا تأخذ في الاعتبار معدل النمو السكاني لفلسطيني القدس الشرقية، وللنقص المتراكم في المساكن الذي يعاني جراءه الفلسطينيون.<sup>٥</sup> فضلاً عن ذلك، فإن هناك زيادة ٦٢,٤٪ في المباني اليهودية الإسرائيلية عبر التوسع وبناء أحياء استيطانية جديدة، وبالتالي زيادة مساحات الأراضي التي يسيطر عليها اليهود، في حين أن أكثر من نصف الزيادة في منازل الفلسطينيين (٥٥,٧٪) ستم من خلال التكتيف (التوسع العمودي)، أي البناء ضمن المناطق المدنية القائمة.<sup>٦</sup>

ومن المرجح أن تبقى مقترحات الخطة في حل أزمة المساكن في القدس الشرقية حبراً على ورق نظراً إلى المعوقات الكبيرة التي تحول دون تطبيقها. فعلى أرض الواقع، يفترض تلبية العديد من الشروط المسبقة قبل أن تصدر السلطات الإسرائيلية رخص بناء، كوجود شبكة طرق ملائمة،<sup>٧</sup> ومواقف للسيارات، وشبكات للمياه والصرف الصحي، ومبان عامة ومؤسسات، علماً بأن هذه المتطلبات كلها هي من مسؤولية البلدية، ولهذا فإن هذا يجعل من الصعب تماماً على الفلسطينيين بناء مساكن جديدة.<sup>٨</sup>

وسيمتد الحد من إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية بصورة كبيرة جزاء التزام الخطة "التطبيق الصارم لقوانين التخطيط العمراني... لإعاقة ظاهرة البناء غير المرخص". ومع ذلك، واستناداً إلى صحيفة "هآرتس"، فإن ٧٪ فقط من تراخيص البناء حصل عليها فلسطينيون في القدس خلال الأعوام القليلة الماضية، وقد صدر ثلثها في حي بيت حنيان.<sup>٩</sup> وهذه التفرقة في إصدار تصاريح البناء بحق الفلسطينيين، والتي تضاف إليها التكلفة العالية لهذه التصاريح (نحو ٣٠,٠٠٠ دولار)، دفعت بعدد كبير من الفلسطينيين إلى البناء من دون ترخيص.

## ٢ - فراغ في التخطيط الفلسطيني والقيادة والمؤسسات

في حين تضع إسرائيل خطاً لسنة ٢٠٥٠، فإن "فكرة" السلطة الفلسطينية عن القدس لا تزال مبهمة. ففي سنة ٢٠١٠، نشرت وحدة القدس في مكتب الرئيس الفلسطيني "الخطة الاستراتيجية للتنمية المتعددة القطاعات في القدس الشرقية" لسنتي ٢٠١١ و٢٠١٣، لكن خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٦، لم تشمل قسماً خاصاً بالقدس الشرقية، وإنما تضمنت إشارة فقط إلى خطة سنة ٢٠١٠ التي يفترض أن تحدّثها وحدة القدس.

ويتوافق الفراغ الهائل في التخطيط مع الفراغ على مستوى المؤسسات والقيادة، فمنذ سنة ٢٠٠١، أغلقت إسرائيل أكثر من ٣٠ مؤسسة فلسطينية بما فيها بيت الشرق وغرفة القدس العربية للتجارة والصناعة، بهدف تشديد قبضتها على المدينة والسيطرة على حراك الناشطين الفلسطينيين. كما أن محافظة القدس لدى السلطة الفلسطينية، ووزارة شؤون القدس، تعملان من مبنى في بلدة الرام خارج حدود القدس البلدية التي حددتها إسرائيل، وسلطتهما محدودة تماماً في القدس.

هناك أيضاً شعور كبير بأنه تم التخلي سياسياً عن القدس الشرقية. فعلى سبيل المثال، بينما يتم التعريف عن القدس بصفتها عاصمة الدولة الفلسطينية، إلا أنه في سنة ٢٠١٥ خططت السلطة الفلسطينية لتخصيص ٠,٤٤٪ فقط من ميزانيتها لوزارة شؤون القدس وللمحافظة القدس، مؤكدة بذلك تقليص دورها في القدس الشرقية. غير أن هناك عدة تدابير يمكن اتخاذها لملء الفجوات القائمة في التخطيط والقيادة في القدس الشرقية، منها:

### ● تشكيل لجان شعبية في كل حي من أحياء القدس

يتمثل عمل هذه اللجان الشعبية في: زيادة وعي أهالي القدس الشرقية بحقوقهم كمقيمين، وبشأن خطط إسرائيل المستقبلية؛ تشجيع العمل التطوعي؛ متابعة الفلسطينيين ومنعهم من بيع أرضهم إلى يهود إسرائيل؛

تمثيل الحي في المنتديات الوطنية؛ التعاون فيما بين مختلف اللجان لبلورة الجهود في الدفاع عن الأراضي الفلسطينية.

وما إن يتم تشكيل هذه اللجان في جميع الأحياء، حتى يصبح في إمكانها أن تشكل ما ترى المنظمات المقدسية أن هناك حاجة ملحة إليه وهو هيئة تمثيلية للقدس على المستوى الوطني، وهيئة شاملة يمكن أن تشمل محافظة القدس وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وعن القطاع الخاص، وكذلك مستقلين. مثل هذه الهيئة يمكن أن تؤدي دورها كصلة وصل بين فلسطينيي القدس الشرقية والسلطة الفلسطينية، وكذلك مع باقي العالم، ويمكنها أن تعمل على ثلاث جبهات رئيسية:

أ - السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية: يمكن لهيئة القدس التمثيلية أن تشكل مجموعة ضغط لدى السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع القدس على رأس التزامات الحكومة الفلسطينية، وضمان حصولها على الميزانية وأوجه الدعم الأخرى التي تحتاج إليها في مواجهة سياسات التهويد الإسرائيلية.

ب - المجموعتان العربية والدولية: تتولى هيئة القدس التمثيلية في هذا المضمار قيادة جهود المناصرة والضغط، وتنظيم الحملات على المستويين الإقليمي والدولي بالتنسيق مع فلسطينيي الشتات. فعلى سبيل المثال، يجب الضغط على الأردن، بصفته وصياً على الأماكن المقدسة في القدس، للمساعدة في الحفاظ على بيئة آمنة لفلسطينيي القدس الشرقية، كما أنه يمكن بصورة خاصة استنهاض همم المغرب والسعودية نظراً إلى علاقاتهما الخاصة بالقدس.

ويفترض بذل جهود أكبر لدى دول أظهرت تضامنها مع الفلسطينيين مثل السويد ودول أميركا اللاتينية والبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا - على سبيل المثال لا الحصر - بهدف الاستفادة من نياتها الحسنة مباشرة، ومن تعاونها مع دول أخرى لمحاسبة إسرائيل على سياسة الضم والاستيطان غير المشروعة في القدس الشرقية. ويتعين على الاتحاد الأوروبي الامتثال التام لمبدأ عدم الاعتراف بسيادة إسرائيل على القدس الشرقية، وأن يترجم خطابه السياسي إلى تدابير فاعلة من خلال وقف جميع الأنشطة المباشرة وغير المباشرة الاقتصادية والمالية والمصرفية والاستثمارية والأكاديمية والتجارية في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويمكن أن تؤدي منظمة التعاون الإسلامي دوراً رئيسياً في صيانة الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية من خلال توفير الدعم المباشر، وكذلك الضغط على الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتوفير الدعم واتخاذ التدابير لوقف الانتهاكات الإسرائيلية وإزالتها. وهذه التدابير يمكن أن تشمل إنشاء الاتحاد الأوروبي و/أو الأمم المتحدة سجلاً للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، والأضرار التي يتكبدها الفلسطينيون جراء سياسات التهويد الإسرائيلية والتوسع الاستيطاني في القدس الشرقية وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ج - التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وفي الشتات: على هذه التجمعات أن تتبنى رؤية واضحة واستراتيجية عملية من أجل القدس: تحديد تدابير عملية في مواجهة سياسات التهويد الإسرائيلية؛ تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية وتعزيز روابطه باقتصاد الضفة الغربية والعالم العربي؛ تنشيط القطاع السياحي لدعم التنمية الاقتصادية المحدودة الممكنة تحت الاحتلال؛ إحياء الوضع الثقافي والاقتصادي للمدينة القديمة؛ تحسين قطاعي التعليم والصحة؛ رعاية اندماج فلسطينيي القدس الشرقية مع سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على أي حال، ولضمان عدم بقاء هذه الخطط حبراً على ورق، فإنه يجب تحديد آليات التطبيق وإجراءات المساءلة بهدف محاسبة جميع الفاعلين المسؤولين عن تنفيذ الخطط. وستحتاج الخطط المستقبلية إلى إعادة جذب الواهبين مع التأكد من قدرة الفلسطينيين على التحكم في استراتيجيات التنمية الخاصة بهم وقيادتها.

### ● إنشاء بنك للتنمية

يكتسي إنشاء هيئة تمويل أو بنك للتنمية أهمية قصوى لتجاوز النقص في التمويل الذي يُعدّ من المسائل الرئيسية التي تعانيتها المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. ويمكن لهذه الهيئة أن تضطلع بأدوار متنوعة تشمل: توفير تسهيلات القروض للفلسطينيين؛ منح حوافز لزيادة الاستثمار في القدس الشرقية؛ بناء البنية التحتية؛ وغير ذلك.

### ● تطوير استراتيجيا إعلامية

توجد حاجة ملحة إلى صوغ استراتيجيا إعلامية منسقة لإعلاء الأصوات الفلسطينية، ولتحدي تصوير إسرائيل للقدس خارج سياقها السياسي وسياقها التاريخي، ونشر الحقيقة بشأن الاحتلال والاضطهاد الإسرائيلي في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة. هناك أيضاً ندرة في البحوث التي تتناول التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للقدس الشرقية والخطط الإسرائيلية الكبرى المستقبلية، مع وجود عدد قليل جداً من معاهد البحث العاملة في القدس الشرقية. يجب أن تتبّع البحوث المستقبلية نهجاً استباقياً، لا أن تكون مجرد ردة فعل، وأن تجترح حلولاً خلاقة بدلاً من الاكتفاء بتشخيص المشكلات. يجب أيضاً جسر الهوة القائمة بين المثقفين والمفكرين وواضعي السياسات/المؤثرين لضمان توحيد الجهود كلها في اتجاه هدف صون الكرامة والحرية والعدالة.

### ● تنسيق الجهود

يجب توحيد جهود جميع الهيئات القانونية التي تقدم المساعدة القانونية للفلسطينيين في القدس الشرقية - على سبيل المثال فيما يتعلق بسحب تصاريح الإقامة، ولمّ الشمل، وحياسة الأراضي، وهدم المنازل، وتقسيم المناطق، والتخطيط. يضطلع المجتمع المدني الفلسطيني، وخصوصاً حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS)، بدور جوهري في استهداف الخطط الإسرائيلية المتعلقة بالثقافة والتكنولوجيا العالية في القدس، من خلال الحملات الداعية إلى مقاطعة المؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية، وكذلك الشركات المشاركة في تهويد القدس.

## II - مهي السمان

من المهم أن نعي ما هي القطاعات التي تقوم بإعداد هذه الخطط الإسرائيلية، أكانت هيئات رسمية تابعة للحكومة و/أو للبلدية (على سبيل المثال، خطة ٢٠٢٠)، أو هيئات شبه رسمية و/أو منظمات غير حكومية (مثل خطة ماروم التي أعدها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية)، أو القطاع الخاص (مثلما هي حالة خطة ٢٠٥٠). وتجدر الإشارة كذلك إلى وجود خطط أخرى مثل خطط النقل وغيرها التي تُعدّها منظمات المستوطنين. هذه الخطط كلها تخلق سلسلة من طبقات متراكمة من الخطط والهيئات والمؤسسات تزيد في صعوبة التعامل معها كلها بطريقة واحدة. وهنا أود أن أضيف مقترحات بشأن كيفية البدء بالتعامل مع هذه الخطط بشكل جماعي.

### ١ - الجانب النظري: الاستعمار الاستيطاني

إذا نظرنا إلى هذه الخطط في سياق النموذج الاستعماري الاستيطاني، وقارناها بحالات استعمارية استيطانية، أو استعمارية مثلما كانت عليه الحال في الجزائر تحت الحكم الفرنسي أو دلهي تحت الحكم البريطاني، فإنه يمكننا أن نلاحظ تشابهات في نتائج استخدام مختلف استراتيجيات التخطيط المدني

الاستعماري.<sup>١٠</sup> فالفضاء المدني في تلك الحالات اتسم بتطوير أنظمة المراقبة، وتطوير بنية تحتية قائمة على الفصل وبناء العلامات الحدودية الفاصلة، وهذه السمات يمكن رؤيتها بوضوح على الأرض في القدس، بل حتى بصورة أكثر بروزاً.

تتخذ أنظمة المراقبة في القدس أشكالاً مادية، أي بدعم من الجيش، وتكنولوجية، أي بدعم من أنظمة الأقمار الاصطناعية التي تمكن نظام رصد الموقع الجغرافي من تغطية أي موقع في المدينة، ومن شبكة من آلات التصوير التي ترصد حركة الناس وتنقلاتهم داخل المدينة القديمة. لقد فرض الفصل من خلال استراتيجيات متنوعة مثل الاستحواذ على الأراضي، ووضع ضوابط تنظيمية، وبناء الأحياء الاستيطانية، وهذه كلها ماثلة للعيان في القدس. ويظهر بناء الفواصل بصورة صارخة في القدس من خلال الجدار الفاصل الذي ينشئ فضاءات للدمج وفضاءات للإقصاء، فيملي بالتالي على السكان الأصليين وجهة تحركهم، ويؤثر في علاقتهم بالمكان والناس الآخرين تبعاً لمكان وجودهم في أي جانب من الحدود المادية الفاصلة. لقد أدى هذا إلى نشوء أحياء مكتظة تعاني مشكلات اجتماعية واقتصادية، وأخرى تتعلق بالحيز المكاني والتخطيط، محولة حياة سكانها إلى جحيم يومي.

إن الهدف الذي يصبو إليه المستعمر هو السيطرة ليس على الفضاء والناس فحسب، بل على الوقت أيضاً، وامتلاك القوة للتحكم فيه إلى ما لا نهاية. فالسلطة يمكن أن تنتج الوقت وتعطل وقت الآخرين، ونحن نرى هذا متجسداً في القدس، ولا سيما بعد بناء الجدار الفاصل، إذ يمكن لمستوطن إسرائيلي أن ينتقل مسافة طويلة خلال فترة قصيرة من الوقت باستخدام الطرق السريعة والالتفافية، بينما يحتاج الفلسطيني وقتاً طويلاً لاجتياز مسافة قصيرة بسبب انتشار حواجز التفتيش وجدار الفصل.

هذه نتيجة التخطيط الاستراتيجي الذي يتضمن: إجراءات استراتيجية واضحة مثل حربَي ١٩٤٨ و١٩٦٧؛ استراتيجيات مستمرة جارية مثل بناء المستعمرات وجلب المستوطنين من الخارج؛ استراتيجيات معلقة مثل الحلم بإعادة بناء جبل الهيكل في موقع المسجد الأقصى. إن التخطيط العمراني هو أداة من عدة أدوات تُستخدم سعياً لتطبيق هذه الاستراتيجيات.

النقطة الرئيسية التي أود التشديد عليها فيما يتعلق بما تم طرحه هو أنه، ونظراً إلى تعقيد الخطط المختلفة المتصلة بالقدس، وقبل الانتقال إلى مرحلة تقديم مقترحات بإنشاء هيئات تخطيط بديلة وحشد الدعم الإقليمي والدولي، أعتقد أن ما نحتاج إليه هو تطوير ميثاق أخلاقي بديل يشكل أساساً للتخطيط، فيتصدى للمخطط الاستعماري، ولا يعيد عن غير قصد إنتاج سمات استعمارية.

## ٢ - خطة ٢٠٢٠ الكبرى

عندما نتحدث عن الخطط الإسرائيلية، وخصوصاً خطة ١١٢٠٢٠ التي لم يتم التصديق عليها رسمياً بعد، مع أنها المرجعية الحالية للتخطيط، وتعدّ الخطة الأولى الشاملة منذ سنة ١٩٦٧ - فإن ما يجب التركيز عليه هو الأهداف والغايات التي تم التعبير عنها رسمياً. هذه الخطط لا تتعامل مع القدس بصفقتها مدينة محتلة أو "مدينة نزاع"، وإنما تعطي الانطباع في بياناتها الأولى بأن جميع السكان متساوون، وأنه لا يوجد أي توتر أو نزاعات بينهم.

يفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بأنه تم تخصيص ١٣٪ فقط من الأراضي لبناء مساكن للفلسطينيين،<sup>١٢</sup> وأن القسم الأكبر من هذه الأراضي مسكون في الأصل. كيف تلتف الخطة إذاً حول هذه المسألة؟ تقترح الخطة استراتيجيتين فيما يتعلق ببناء المساكن: التكتيف والتوسع. وهنا يتم اقتراح نسبة مئوية أعلى من التكتيف في الأحياء العربية، في مقابل نسبة مئوية أعلى من التوسع في الأحياء الاستيطانية الإسرائيلية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استيلاء المستوطنين على مزيد من الأراضي، وإلى زيادة التضييق والمعاناة في الأحياء العربية.

من الناحية العملية، يمكن بسهولة تطبيق خطة التوسع في الأحياء الاستيطانية، في حين أن الأمر سيكون في غاية الصعوبة في الأحياء العربية، ولا سيما أن المناطق المحددة من أجل التكتيف العمراني تعاني أصلاً الكثافة نظراً إلى بناء وحدات سكنية من دون رخص بناء. لقد كان هذا نتيجة الإجراءات الباهظة التكلفة والمعقدة والبيروقراطية الطويلة المطلوبة للحصول على تراخيص بناء. وبالتالي، بدلاً من أن يكون التكتيف السكاني فرصة للبناء، فإنه قد يكون تهديداً بالهدم، ولا سيما في المناطق التي ليس لديها خطط تفصيلية - إذ تُعد الخطة شرطاً مسبقاً للتقدم بطلب الحصول على رخصة بناء.

عندما يكون عدد المساكن المبنية من دون رخصة متدنياً، عندها يمكن التفكير في أن المشكلة تطال مجموعة صغيرة من الناس المخالفين للقانون، لكن عندما يكون العدد مرتفعاً جداً فإنه يعكس مشكلة في التخطيط بحد ذاته. وهذا النوع من التخطيط يزيد فرض قيود على تطوير الأحياء العربية، فبحلول سنة ٢٠٢٠، سيحتاج أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص إلى وحدات سكنية، وهو عدد يُتوقع أن يرتفع نظراً إلى أن البلدية تصدر ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ رخصة في العام. والخطة تستند إلى سياسة تتوقع انخفاض عدد السكان الفلسطينيين، ولا تأخذ بالتالي في الاعتبار الحاجات والخدمات الأساسية في الأحياء الفلسطينية، بل إنها في الواقع، تدعو إلى تقليص نسبة الفلسطينيين في القدس من ٤٠٪ إلى ٣٠٪. ويمكن بالتالي الاستنتاج أن هذه الخطط صُممت بصورة خاصة لزيادة معدل تناقص الوجود الجمعي الفلسطيني، وفي الوقت نفسه توسيع الوجود الاستيطاني الاستعماري على المساحة نفسها.

### ٣ - خطة "القدس ٥٨٠٠"

خطة "القدس ٥٨٠٠" هي خطة خاصة أعدّها رجل أعمال أسترالي ثري،<sup>١٣</sup> وهي تلجأ إلى عبارات مثل بناء "قدس عالمية" لاستيعاب السياح وخرجي الجامعات للإقامة فيها بشكل دائم. ومع تزويدها بمطار خارج أريحا، يبدو أن المشروع يضع القدس في قلب المنافسة الإقليمية مع جهات سياحية واقتصادية رئيسية مثل دبي وإستانبول. لكن هذه الخطة لا تتطرق بأي حال من الأحوال إلى الحاجات التنموية والتطويرية لسكان القدس الفلسطينيين، وإنما تتطلع إلى استراتيجيا تحديث من خلال بناء أبراج عالية وفنادق لجذب ١٢ مليون سائح سنوياً، حتى إلى مناطق مثل وادي الجوز أو حول المدينة القديمة.

ومن سمات الخطة الأخرى استخدام ذريعة "النمو الطبيعي" لبناء أحياء استيطانية ومستعمرات جديدة، مثل بسغات زئيف "أ" و"ب" و"ج" (وهي اليوم مشمولة تحت تسمية واحدة)، ومعالبه أوديم التي يجري توسيعها إلى التلال المجاورة. كما يجري استخدام عبارات جديدة مثل "العولمة" و"التحديث" و"التكنولوجيا العالية" لبناء أحياء استيطانية جديدة وتطبيق استراتيجيات الاستنزاف ذاتها، ولا سيما أن المساحة الجغرافية لخطة "٥٨٠٠" تمتد لتشمل محافظات رام الله وبيت لحم وأريحا.

يتضح أن هذه الدينامية ستؤدي إلى مزيد من الاستيطان، وتحديد على مستوى محلي (في مقابل الكانتونات التي بُنيت في الضفة الغربية، سيتم الآن على ما يبدو بناء كانتونات داخل القدس وحولها). والمفارقة هنا أن هذه الخطط نفسها لا تحدّ فقط من حاجات النمو الحالية والمستقبلية للمجتمع الفلسطيني، بل من فرص الفلسطينيين في البحث عن عمل أيضاً.

### ٤ - الاستنتاجات

جرت مناقشات بشأن عدة مقاربات لمواجهة الخطط الإسرائيلية، دعا بعضها إلى "العمل من داخل النظام"، الأمر الذي يعني محاولة تحسين الظروف ضمن الوضع القائم، ومحاولة التوصل إلى نتائج ضمن هيكلية واستراتيجيات التخطيط المتاحة. وبينما يمكن لذلك أن يحقق بعض المنافع البسيطة، فإن عيوبه تكمن في أنه يُبقي المرء ضمن هيكلية السلطة التي تخدم القوة المحتلة. المقاربة الثانية تتعلق بـ "الامتثال"،



أي أن يتحول الفلسطينيون إلى "أشخاص سلبيين" من دون البحث عن بدائل. أمّا المقاربة الثالثة فهي "رفض" كل ما هو إسرائيلي: وفي إطار هذه الاستراتيجية، ربما يوجد قصور في التصور الموضوعي للظروف القائمة، وبالتالي فإنها لا توفر استراتيجية للتصدي للتحديات القائمة.<sup>١٤</sup>

هذه المقاربات الثلاث لا تقدّم معالجة للوضع بتعقيده التعدد الجوانب والمركبة، وما نحتاج إليه هو استراتيجية شاملة تستند إلى النواحي الثلاث المهمة التالية: (١) الاستفادة من نموذج الاستعمار الاستيطاني لتطوير ميثاق أخلاقي يستثمر التجارب الاستيطانية السابقة؛ (٢) تطوير منهج متعدد التخصصات ومتعدد المستويات للتصدي للخطط الإسرائيلية لأن الأمر لا يتعلق فقط بالسياسات أو الاستراتيجية أو بالتخطيط العمراني. إنه تحدّ مركب؛ (٣) بالتالي، فإن المبادئ الموجهة، أو الروح التي يقوم عليها الرد، يجب أن تحدد ثلاث مجموعات رئيسية من المتغيرات: (أ) أدوار المعرفة والقوة والتكنولوجيا؛ (ب) أدوار التخطيط الاستراتيجي والمدني ومفهوم السيادة؛ (ج) أدوار الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.<sup>١٥</sup>

### III - رجا الخالدي

#### ١ - نظام التخطيط الإسرائيلي المتفوق

استناداً إلى فلاديمير لينين يمكننا القول إن "التخطيط الإسرائيلي يمثل أعلى مراحل الاستعمار الاستيطاني".<sup>١٦</sup> فمنذ سنة ١٩٤٨، طورت إسرائيل، وبلغت في الواقع مستوى الكمال، نظام تخطيط بني تحتية ديموغرافياً واقتصادياً، حسن التنظيم، وراسخاً قانونياً، ومطبّقاً بكفاءة. إنه نظام واضح في تفصيلاته، وحديث، ويعتمد أفضل الممارسات، ويجمع بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية التي تم تصميمها خلال سيرورات منفصلة وبتكليفات مختلفة، لكن منسجمة فيما بينها بمشاركة جميع المعنيين (في القطاعين العام والخاص) في إطار جهد لا يتوقف لبناء الدولة اليهودية.

هذا الأمر يستلزم رؤية شاملة لدى المخططين الإسرائيليين تمتد من رأس الناقورة في الشمال، إلى إيلات في الجنوب، ومن نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، ولا تتضمن "خطوطاً خضراء" ولا جدراناً أو حدوداً أخرى تقف في وجه التركيز الأمثل لرأس المال الإسرائيلي البشري والاقتصادي في أراضي فلسطين التاريخية كافة.

لقد كانت القدس على الدوام جوهرة تاج منظومة التخطيط الإسرائيلية مع مجموعة من الأهداف، ومنها بصورة خاصة: ضمان ترجيح كفة الميزان لمصلحة اليهود؛ دمج القدس ضمن التوجه الإسرائيلي الشامل؛ استخدام تاريخها ومعالمها السياحية للترويج حصرياً للرواية اليهودية لتاريخ المدينة. وهذه الأهداف كلها تتلخص في المحصلة بهدف سياسي رئيسي هو تهويد المدينة، وبالتدريج إذا لزم الأمر، لكن من دون تأنيب ضمير بشأن مصير ٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون فيها وحولها.

#### ٢ - التأثير في الفلسطينيين

أدى الانهيار الاقتصادي للقدس الشرقية إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، فبينما تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن فلسطينيي القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل يشكلون أفقر المجموعات، فإننا نجد أن أحوالهم تفاقمت بصورة حادة خلال الأعوام الماضية، إذ ارتفعت نسبة الفقر بين فلسطينيي القدس الشرقية من ٦٦٪ في سنة ٢٠٠٦ إلى ٨٢٪ في سنة ٢٠١٤،<sup>١٧</sup> في حين أنها بلغت في إسرائيل ككل ٢٢٪ في سنة ٢٠١٤.<sup>١٨</sup> وسكان القدس الشرقية البالغ عددهم قرابة ٣٠٠,٠٠٠ شخص (داخل الجدار)،<sup>١٩</sup> يعانون ارتفاع مستويات البطالة (١٩٪ في سنة ٢٠١٤)،<sup>٢٠</sup> ولا سيما بين الخريجين الجدد<sup>٢١</sup> وذوي

المؤهلات التعليمية العالية،<sup>٢٢</sup> كما أن التفكك الاجتماعي يساهم في انتشار ظواهر مثل الاغتراب الثقافي، والإدمان على المخدرات، والجنوح، والعنف الأسري، والجرائم الصغيرة، فضلاً عن التآكل المتدرج للقوى العاملة الماهرة.

وبينما يضيق الخناق على الاقتصاد المقدسي الذي يكابد للحفاظ على الروابط التاريخية مع الضفة الغربية، ويقاوم دمج بصوره أوسع (من دون تكامله) في اقتصاد القدس الغربية والاقتصاد الإسرائيلي، نجم عن الأمر عملية انحسار التصنيع، منذ تسعينيات القرن الماضي إن لم يكن قبل ذلك، التي ترافقت مع انكماش المرافق السياحية الفلسطينية التي تظل رهينة للقطاع السياحي الإسرائيلي الأوسع والأغنى والأفضل تواصلاً. ويعاني فلسطينيو القدس الشرقية أيضاً جزءاً الأعباء الضريبية المرتفعة نسبياً، ففي الوقت الذي يدفعون المبلغ نفسه من ضريبة الأملاك (أروننا) مثل اليهود الإسرائيليين، يتم تخصيص أقل من ١٠٪ من ميزانية البلدية لأحياء القدس الشرقية،<sup>٢٣</sup> كما أن التجار الفلسطينيين في القدس القديمة يخضعون لنظام ضريبي جائر ومرهق. لقد أدت الضرائب المرتفعة، بالتضافر مع ضعف القدرة الشرائية لسكان القدس الشرقية، والقيود الإسرائيلية على التجارة والسياحة الفلسطينيتين، إلى ركود عميق للأسواق التجارية في المدينة القديمة.<sup>٢٤</sup>

في هذه الأثناء، فإن الفراغ السياسي المتأتي من غياب السلطة الفلسطينية، والتدخل المحدود للأردن في حماية المواقع الإسلامية المقدسة، وإهمال بلدية إسرائيل، أدت إلى انحلال المؤسسات الفلسطينية، وعدم قدرة وجهاء المجتمع المقدسي الفلسطيني على تجاوز تحريم التمثيل السياسي في الهيئات التمثيلية ومؤسسات الإدارة المحلية والإقليمية التي تسيطر عليها إسرائيل. وفي نهاية الأمر وجد الفلسطينيون أنفسهم يدفعون الضرائب من دون أن يكون لديهم من يمثلهم.

### ٣ - في مقابل هذا كله: إهمال فلسطيني وعربي ودولي

بينما تمتلك إسرائيل رؤية شاملة إلى القدس، فإن الفلسطينيين لا يزالون عاجزين عن امتلاك رؤية واستراتيجية للقدس الشرقية باستثناء بعض الجهود التي بذلت لتطوير خطة للقدس الشرقية. فجمعية الإنعاش الاجتماعي على سبيل المثال، أعدت في سنة ١٩٩٤ برنامجاً خاصاً من أجل إحياء المدينة القديمة، ونشرت أول رؤية شاملة من أجل تحديث المدينة القديمة في سنة ٢٠٠١ (بالعربية)، وفي سنة ٢٠٠٣ (بالإنجليزية). بهدف الحفاظ على الإرث الثقافي للقدس، وبلورة جهود إحياء المدينة القديمة اجتماعياً واقتصادياً.

علاوة على ذلك، أصدرت وحدة القدس في مكتب الرئيس الفلسطيني في سنة ٢٠١٠ "الخطة الاستراتيجية للتنمية المتعددة القطاعات في القدس الشرقية" خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣،<sup>٢٥</sup> لكن مع ذلك، ومثلما يقول العديد من مسؤولي السلطة الفلسطينية، فإن تطبيق الخطة فشل نظراً إلى غياب هيئة تنفيذية ترعاها. والأهم من ذلك، فإن نهج التنمية المستخدم في الخطة طرح إشكالية لأنه اختصر النضال الفلسطيني إلى نضال من أجل "البقاء"، بدلاً من الحرية، وتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي بصفته ثابتاً خارجياً، بدلاً من السعي لإنهائه. وعلى الرغم من ذلك، وحتى لو توفرت أخلص النيات، فإن التخطيط الوطني المكاني الفلسطيني يتنافى تماماً مع الأوضاع المتأتمية من تقسيم المناطق إلى "أ" و"ب" و"ج"، ومع الجدار الفاصل، وحصار قطاع غزة، وعزل القدس.

بدأ مانحون دوليون في الفترة الأخيرة مساعي لتطوير برامج تخطيط وبرامج تنمية للقدس الشرقية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمؤسسة الفدرالية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، في حين خصص الاتحاد الأوروبي بعض الموارد للمدينة؛ ولا تزال مؤسسة المعونة الدولية الأميركية (USAID) غائبة بشكل ملحوظ عن المشهد. لقد قدمت بعض الصناديق الإسلامية والعربية بعض المساعدات عبر

مشاريع ترميم في المدينة القديمة وبرامج الخدمات الاجتماعية، كما أن القطاع الخاص الفلسطيني بذل ما في وسعه لتحسين الاستثمار في القطاع السياحي وتوفير مساكن جديدة لأسر الطبقة الوسطى المقدسية الكبيرة العدد والتي تعيش في مساكن مكتظة. لكن، وعلى الرغم من هذه الجهود المجزأة التي وجهتها أجنادات متنافسة أو غير متجانسة وضالة رأس المال المجازف، يظل الفراغ التخطيطي هائلاً إلى جانب الفراغ المؤسسي والسياسي في القدس الشرقية. وفي النهاية، فإن فلسطيني القدس الشرقية ما زالوا مهمشين من التخطيط الإسرائيلي ويعانون جزاء العيش في أماكن مكتظة، كما أنهم مغيبون من جهود بناء الدولة على مدى الأعوام الأخيرة.

إن عجز القيادة السياسية والمؤسسية هو نتيجة عدد من الإخفاقات المتراكمة التي تتضمن تخلي السلطة الفلسطينية سياسياً عن القدس الشرقية، وحتى الفشل في تطبيق قراراتها الرئاسية في تشكيل مجلس عربي بلدي للحفاظ على المطلب الشرعي لإدارة الأمور ولو في الظاهر، وكذلك اتخاذ موقف دبلوماسي دفاعي في الأعوام الأخيرة، إذ قلما تكون الحقوق الفلسطينية في القدس موضوعاً للمواجهة، أو لحملة تخوضها فلسطين في المحافل الدولية. وبصورة عامة، فإن تراجع مكانة القدس في الوعي الفلسطيني السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو النتيجة (العكسية) لنهوض رام الله بصفتها بحكم الأمر الواقع، عاصمة فلسطين وقلبها التجاري. لقد قاد هذا الوضع إلى تنامي الشعور بالإحباط وخيبة الأمل لدى فلسطيني القدس إزاء السلطات الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية على حد سواء، وأيضاً الشعور بتخلي الجهات الإقليمية والدولية عنهم، على الرغم من التعاطف والتأييد العرضي الذي تحظى به القدس من بعض المانحين.

#### ٤ - خيارات يمكن التفكير فيها في المستقبل

هناك حاجة ملحة إلى خوض مناقشة مفتوحة وتشاركية بشأن مسألة المشاركة في هيئات الحكم المحلية التي تُعدّ من المحرمات السياسية، بهدف قلب اتجاه الوضع الحالي وإعطاء الأمل للمقدسيين المحاصرين. ويمكن مناقشة عدة خيارات سياسية وتنظيمية بدءاً من الأكثر تقبلاً إلى الأكثر إشكالية:

- لتتحمل منظمة التحرير الفلسطينية المسؤوليات التي أخذتها على نفسها: يجب تجديد الجهود لإقناع منظمة التحرير الفلسطينية بتأدية دور طبيعي في تمثيل فلسطيني القدس الشرقية على المستوى البلدي، أو بأشكال حوكمة أخرى. لكن هذا الخيار فشل حتى الآن في إتيان أي نتيجة عدا التخفيف من بعض الصعوبات التي يواجهها فلسطينيو القدس الشرقية.

- إنشاء مجموعات عمل قطاعية: يمكن الحصول على شكل ممكن ومقبول نسبياً من التمثيل المحلي (غير السياسي) من خلال تقوية وتمكين مجموعات عمل قطاعية (الثقافة؛ الاقتصاد؛ الإسكان؛ الإنعاش الاجتماعي؛ الضريبة؛ إلخ) على شاكلة تجمّع سياحي ومنتمى لتنسيق فني/ثقافي، يمكنها أن تمثل هيئات قطاعية تمثيلية، وتتوصل إلى حلول مشتركة، وترفع الحاجات والمطالب إلى السلطات المحلية بما فيها الهيئات البلدية الإسرائيلية من دون المشاركة في الانتخابات.

- تشكيل لجان المجتمع المحلي: هذه اللجان موجودة بصورة غير رسمية في عدد من أحياء القدس الشرقية، ويشارك فيها طيف من الناشطين المحليين، لكنها تعمل خارج إطار السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية التي ترى فيها منافساً محتملاً، أو حتى عرضة لتأثير السلطات الإسرائيلية. من هنا، فإن خيار توسيعها ينطوي على مجازفة، وما لم يكن ممكناً الربط بينها وبين الفصائل التابعة للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير فإنها ستبقى على الأرجح طرفية، أو محصورة وظرفية في عملها، فنقوم بملء بعض الفجوات من دون القدرة على خلق ديناميات تمثيلية على الأرض.

- خيارات أخرى، يطرح بعضها إشكالية، وتشمل: المشاركة في البلدية؛ الطلب من القائمة العربية المشتركة في الكنيست أن تمثل مصالح القدس الشرقية؛ متابعة فكرة الحماية الدولية؛ وحتى الذهاب إلى

الدعوة إلى ثورة ضريبية، ما دامت الحاجات الخدماتية البلدية للمجتمع (التعليم؛ الصرف الصحي؛ برامج تخفيف الفقر؛ برامج تأهيل الشباب؛ إسكان أصحاب الدخل المحدود؛ إلخ)، لم يتم تلبيتها.

● فيما يتعلق بالتخطيط: هناك حاجة إلى إعادة التفكير في هذه العمليات من منظور أراضي فلسطين التاريخية، بدلاً من دولة فلسطين بعيدة المنال، أو مناطق "أ" و"ب"، أو القدس، أو داخل الجدار وخارجه، أو غزة، إلخ. فهذا من شأنه أن يساهم في وضع برامج ومنهجيات سياسية تعزز الروابط بين اقتصاد القدس الشرقية والاقتصاد العربي في إسرائيل، وكذلك اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة.

● في المنظور الأبعد: ربما يكون مفيداً في حالة القدس دراسة مفهوم "الدخل الأساسي الموحد"، وهو مفهوم بدأ أخيراً يكتسب مزيداً من الاهتمام في البلاد الفقيرة والغنية على السواء، حيث يحصل بموجبه كل مواطن على دخل أساسي يكمله بعمل ودخل يختارهما وفقاً لتطلعاته وحاجاته. وبينما يفترض هذا وجود نظام رفاهية اجتماعية وموارد هي في الوقت الحالي غير متوفرة (ثروة النفط والغاز على سبيل المثال)، فإنه يمكن للمانحين أن يودوا دوراً مهماً في هذا المجال، وأن يحاولوا تطبيق هذا النهج بصورة انتقائية بدءاً بالقدس أو قطاع غزة أو المنطقة "ج".

● أخيراً: لقد طال انتظار اعتماد حملة استراتيجية دبلوماسية بشأن القدس، ومن المفترض أن تتضافر هذه الحملة مع جهود جديّة لزيادة الانخراط الفلسطيني في حركة المناصرة والضغط، وتنفيذ حملات على المستويين الإقليمي والدولي لا يمكن من دونها توقّع أن يقوم الأصدقاء الدوليون بعمل منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عنها. إن قرارات الأمم المتحدة والقرارات الدولية الأخرى بشأن القدس تشكل إطاراً ممتازاً للحماية، إن لم يكن لحل النزاع، ويجب الاستعانة بها، مع استمرار الدبلوماسية الفلسطينية في العمل بحزم أكبر لتطبيقها. ■

## المصادر

- 1 Edward W. Said, "Projecting Jerusalem," *Journal of Palestine Studies*, vol. XXV, no. 1 (Autumn 1995), pp. 5–14
  - 2 الخطة متوفرة بالعبرية والعربية في موقع "الائتلاف الأهلي للحقوق الفلسطينية في القدس" (Civic Coalition for Palestinian Rights in Jerusalem/CCPRJ). انظر: "دراسة المخطط الهيكلي الإسرائيلي ٢٠٠٠ لمدينة القدس" (القدس: الائتلاف الأهلي للحقوق الفلسطينية في القدس، شباط ٢٠٠٨)، في الرابط الإلكتروني التالي:  
[www.civiccoalitionjerusalem.org/ar/system/files/drs\\_lmkhtt\\_lhykly\\_lmdl.pdf](http://www.civiccoalitionjerusalem.org/ar/system/files/drs_lmkhtt_lhykly_lmdl.pdf)
  - 3 وتستند هذه المقالة إلى "المخطط التمهيدي للخطة المحلية للقدس ٢٠٠٠ - التقرير رقم ٤: الخطة المقترحة وسياسات التخطيط الرئيسية المُعدّة لبلدية القدس"، المتوفر بصيغته الأصلية في موقع بلدية القدس: [www.jerusalem.muni.il](http://www.jerusalem.muni.il)، والموجود أيضاً في الرابط الإلكتروني التالي:  
[pccjer.org/arabic/Publication/jerusalem\\_master\\_plan/engchapt/Intro.pdf](http://pccjer.org/arabic/Publication/jerusalem_master_plan/engchapt/Intro.pdf)
- يمكن الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الخطة الرئيسية "القدس ٥٨٠٠" في الموقع الرسمي للخطة:  
[www.jerusalem5800.com](http://www.jerusalem5800.com)

- CCDPRJ, “Urban planning in Jerusalem” (Jerusalem: CCDPRJ, n.d.), ٤  
 civiccoalition-jerusalem.org/system/files/urban\_planning\_in\_jerusalem\_final.pdf
- Rami Nasrallah, “Planning the Divide: Israel’s 2020 Master Plan and its Impact on ٥  
 East Jerusalem”, in *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-Development  
 and Beyond*, edited by Mandy Turner and Omar Shweiki (London: Palgrave  
 Macmillan, 2014), pp. 158–178.
- Francesco Chiodelli, “The Jerusalem Master Plan: Planning into the Conflict”, ٦  
*Jerusalem Quarterly*, issue 51 (Autumn 2012), pp. 5–20.
- يشترط للحصول على رخصة لبناء مبنى من ست طبقات أن يكون على شارع بعرض ١٢ متراً على الأقل. ٧  
 Nasrallah, op.cit. ٨
- Nir Hasson, “Only 7% of Jerusalem Building Permits Go to Palestinian ٩  
 Neighborhoods”, *Ha’Aretz*, 7 December 2015,  
 www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.690403
- Maha Samman, *Trans-colonial Urban Space in Palestine: Politics and Development* ١٠  
 (New York: Routledge, 2013).  
 Chiodelli, op.cit. ١١
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) ١٢  
 2011, *East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns*, p. 29,  
 https://www.ochaopt.org/content/east-jerusalem-key-humanitarian-concerns  
 “Jerusalem 5800–Executive Summary”, انظر: ١٣  
 www.jerusalem5800.com/system/resources/W1siZiIsIjIwMTYvMDcvMjUvMDdf ١٤  
 MDJfMDRfMjc5XzU4MDBFeGVjdXRpdmVTdW1tYXJ5LnBkZiJdXQ/5800Ex  
 ecutiveSummary.pdf  
 Samman, op.cit., pp. 54–65. انظر: ١٤  
 Ibid., pp. 25-41. ١٥  
 بالإشارة إلى كتاب: ١٦
- Vladimir Ilyich Lenin, *Imperialism: the Highest Stage of cpitalizm*.  
 ويمكن الاطلاع على هذا الكتاب الذي صدر أول مرة في سنة ١٩١٧. في الرابط الإلكتروني التالي:  
 https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/
- وفقاً لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (ACRI). فإن مستوى الفقر في القدس الشرقية بلغ ٧٥٪ في ١٧  
 سنة ٢٠١٤. انظر:  
 ACRI, *East Jerusalem 2014 – By the Numbers*,  
 www.acri.org.il/en/2014/05/24/ej-numbers-14
- Nir Hasson, “Four Out of Five East Jerusalemites Live in Poverty: A Sharp Rise ١٨  
 Over Past Years”, *Ha’Aretz*, 22 June 2016,  
 www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.726357
- وفقاً لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (ACRI). يمثل سكان القدس الفلسطينيين ٣٧٪ من سكان ١٩  
 المدينة. انظر:

- 20 *ACRI, East Jerusalem 2015 – Facts and Figures, www.acri.org.il/en/2015/05/12/ej2015*  
 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كتاب القدس الإحصائي السنوي ٢٠١٥" (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حزيران/يونيو ٢٠١٥)، ص ١١٧، في الرابط الإلكتروني التالي:  
[www.pcbs.gov.ps/Downloads/Book2131.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/Book2131.pdf)  
 وانظر أيضاً:
- "Jerusalem Statistical Yearbook, 2015: Summary", *Jerusalem Quarterly*, Issue 62 (Spring 2015), pp. 110–124.
- 21 وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت نسبة العاطلين عن العمل في القدس الشرقية ٤٠,٢٪ في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً، في سنة ٢٠١٤، و ١٩,٤٪ في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ عاماً. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب القدس..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.
- 22 بلغت نسبة البطالة بين الأكثر تعليماً ٢٥,٤٪، وهي ثاني أعلى نسبة وتلي فئة من حصلوا على أقل من ستة أعوام تعليم (٢,٢٧٪). انظر: المصدر نفسه، ص ١٢١.
- 23 Nathan Thrall, "Rage in Jerusalem", *London Review of Books*, vol. 36 (4 December 2014), no. 23, pp. 19–21, [www.lrb.co.uk/v36/n23/nathan-thrall/rage-in-jerusalem](http://www.lrb.co.uk/v36/n23/nathan-thrall/rage-in-jerusalem)
- 24 Nur Arafah, *The Current State of the Markets in the Old City of Jerusalem* (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute [MAS], July 2016), [www.mas.ps/files/server/20160808100552-1.pdf](http://www.mas.ps/files/server/20160808100552-1.pdf)
- 25 Jerusalem Unit, Office of the President, "Strategic Multi-Sector Development Plan for East Jerusalem" (Palestinian Authority: Jerusalem Unit, Office of the President, November 2010), [www.scribd.com/document/50425401/Multi-Sector-2010](http://www.scribd.com/document/50425401/Multi-Sector-2010)

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل

(١٩٤٨ - ١٩٥٦)

عادل مناع

٤٩٦ صفحة ١٢ دولاراً